

حوكمة السياسات العالمية لحماية البيئة : التحديات والرهانات

Governance of global environmental protection policies: challenges and Bets

هشام دراجي

جامعة البليدة 2 – علي لونيسي (الجزائر)، h.derradji@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/12

تاريخ القبول: 2024/06/13

تاريخ النشر: 2024/06/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل أهم التحديات والرهانات التي تسعى حوكمة السياسات العالمية لحماية البيئة إلى مواجهتها، حيث تعتبر مقارنة الحوكمة في هذا السياق بمثابة الآلية الأكثر فعالية حسب الكثير من التقارير الدولية في مواجهة مختلف اشكاليات البيئة في القرن الواحد والعشرين خاصة بما توفره من ميكانيزمات وآليات عملية للتعاون الدولي في هذا السياق، غير أن هذه المقاربة تلقى بدورها الكثير من التحديات التي تؤثر في نجاعتها، وتقلل من فرص تحقيقها لأهدافها التي وضعت من أجلها.

كلمات مفتاحية: الحوكمة، السياسات العالمية، حماية البيئة، التنمية المستدامة.

Abstract:

This study examines the challenges and Bets faced by global environmental protection policy governance, which is widely regarded as the most effective method for addressing environmental issues in the 21st century, particularly through the mechanisms provided. In this framework, there is a process for international cooperation. However, this strategy faces numerous problems that undermine its effectiveness and lower its chances of fulfilling the objectives for which it was established.

Keywords: governance, global policy, environmental preservation, long-term development.

المؤلف المرسل: هشام دراجي

مقدمة:

لقد شكل التدهور البيئي خلال السنوات القليلة الماضية قلقًا عالميًا متزايدًا دفع الكثير من النشطاء والمؤسسات الدولية والباحثين إلى دق ناقوس الخطر، وهو ما دفع صناع القرار في العالم إلى البحث عن حلول عملية لمواجهة هذه التهديدات المتنامية، حيث اتفقت معظم الأدبيات على البحث عن آليات الوصول إلى الاستدامة من أجل تحقيق الجودة البيئية المطلوبة، ووضع حد لمختلف التداعيات البيئية التي أضحت تشكل خطرا حقيقيا على الوجود البشري والنظام الحيوي في كوكب الأرض.

وفي هذا السياق، يعتقد الجميع بما فيهم صناع السياسات العالمية، وبالإجماع أن تدهور البيئة الناجم عن انبعاث ثاني أكسيد الكربون مسألة تضر بشكل كبير بحياة البشر، وبالتالي فهي موضوع يعبر عن التهديد الوجودي الذي ينقل المعالجات البيئية من مستوى السياسات الدنيا إلى مستوى السياسات العليا التي شكلت مدرسة كوبنهاجن للدراسات النقدية للأمن أساسها العلمي التي تستند عليه لاسيما من خلال نظرية الأمانة*.

لقد تجاوزت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المستوى المحدد، وتزايدت بشكل حاد خلال السنوات القليلة الماضية خاصة في ظل الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم، هذا كما تشير الأدلة بشكل قاطع إلى أن زيادة الفقر، والاحتفاظ، والظروف الجوية المتطرفة، وإزالة الغابات، وفقدان الأنواع، وسوء جودة المياه، والمجاعة المتزايدة هي عواقب تدهور البيئة الواضحة. وفي هذا السياق، يُظهر تقرير البنك الدولي حول البيئة

* من خلال النقاشات النظرية في الدراسات الأمنية حول ما يجعل قضية ما قضية أمنية في العلاقات الدولية، قدم أولي ويفر وجهة نظر بنائية حول الأمن من خلال مفهوم "الأمانة". وقد أشار إلى أن المسألة الأمنية هي قضية تم تأطيرها على هذا النحو من قبل النخب السياسية من أجل إضفاء الشرعية على الوسائل الاستثنائية لحل المشكلة. وباعتماد على أوستن، يعتبر ويفر أن الأمن هو فعل كلام، حيث يجادل جنبًا إلى جنب مع أوستن بالقول؛ أن الخطابات قد تتمتع بقدرة أداء قوية على تجسيد الواقع. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

David Moffette (2010). Convivencia and Securitization: Ordering and Managing Migration in Ceuta (Spain). Journal of Legal Anthropology. V. 1 N. 2. PP 189-211.

عام 2020، أن التدهور البيئي قد تسبب في تكلفة ضرر قدرت بحوالي 8.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2019، وهو ما يعادل نسبيا 6.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. (Azimi, 2023)

وأمام هذا المعطى الخطير، تحاول هذه الورقة البحثية معالجة إشكالية محورية تنطلق من طرح سؤال رئيسي: كيف يمكن أن تساهم حوكمة السياسات العالمية لحماية البيئة في مواجهة مختلف التهديدات البيئية المتزايدة خلال القرن الواحد والعشرين؟

تفترض هذه الدراسة أن مقارنة الحوكمة بمثابة الآلية العملية الأكثر قدرة على مواجهة مختلف اشكاليات حماية البيئة في العالم، غير أنها بالمقابل المقاربة الأصعب تحقيقا في الميدان بالنظر لمختلف التحديات والصعوبات التي تعترضها في ظل تعدد الفواعل وتضارب مصالحها الضيقة في مقابل المصلحة العامة التي استدعت من أجلها المقاربة.

المنهجية:

تعتمد هذه الورقة البحثية نظريا على المنهج المقارن، وهو المنهج الذي يستخدم في العلوم السياسية على نطاق واسع في دراسة الأنظمة والمؤسسات والعمليات السياسية عبر مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ويستند المنهج المقارن في هذا السياق على جملة من البيانات والأدلة التجريبية المتصلة بالظاهرة السياسية، والتي يتم جمعها وتصنيفها من خلال منهجية علمية مقيدة تهدف إلى تطوير الفهم السياسي لتلك الظواهر محل الدراسة. (Stafford, 2013)

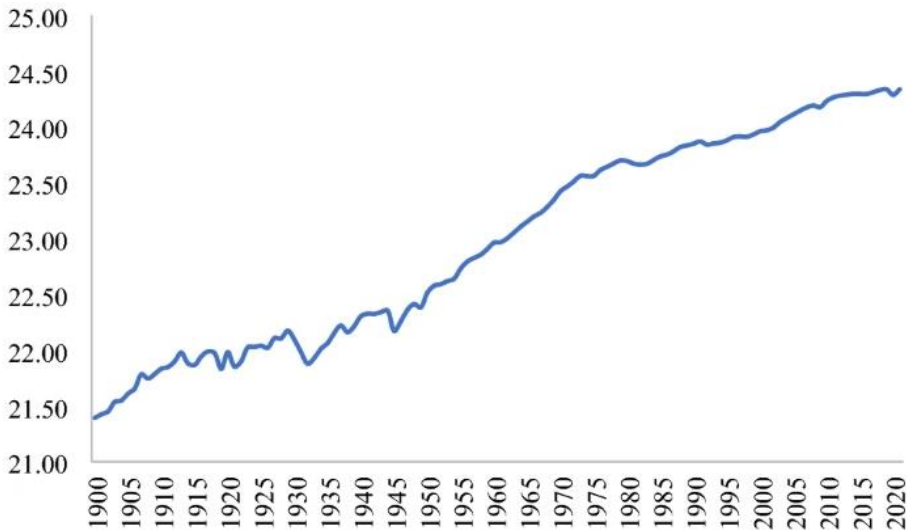
نسعى من خلال الاعتماد على المنهج المقارن في هذه الدراسة إلى رصد وتحليل مختلف السياسات العالمية لحماية البيئة مع إخضاعها لعملية المقارنة التي تمكننا من إدراك وتفسير التباين الكبير بين هذه السياسات المختلفة.

أولا: حالة البيئة خلال القرن الواحد والعشرين: مدخل عام

إن خطر المشاكل البيئية في القرن الحادي والعشرين يكمن في قدرتها على تغيير مسار الحياة في كوكب الأرض. فقد أضحت الانحباس الحراري العالمي، وتزايد تراكمات النفايات السامة، وتلوث المياه والهواء، والأمطار الحمضية، وتقلص إمدادات الطاقة، يشكل تحديات مخيفة قد تهدد مستقبل الاستدامة إذا لم يتخذ صناع القرار في العالم اجراءات صارمة. (Lorey, 2002)

لقد شكلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية السنوية المتزايد حالة قلق كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تشير الدراسات والتقارير إلى أنه من 22.76 مليار طن متري في عام 1900، ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لتتجاوز 37.12 مليار طن متري في عام 2020 (Azimi, 2020). (2023) هذا كما واصلت الارتفاع عام 2021 بنسبة 6.0% مقارنة بعام 2020. (Li X, 2022) وترجع أغلب هذه التقارير الأسباب الحقيقية بشكل مباشر إلى احتراق الوقود الأحفوري والصناعة. ويُقصد بالانبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO2 Emissions كمية غاز ثاني أكسيد الكربون التي تُطلق إلى الجو نتيجة لعمليات مختلفة مثل حرق الوقود الأحفوري، وعمليات التصنيع، واستخدام الطاقة، ونشاطات أخرى. وتعتبر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أحد العوامل الرئيسية في تغير المناخ والاحتباس الحراري، ويتم قياس هذه الانبعاثات عادة بوحدة الكيلوغرام أو الطن التي يتم تحديدها باستخدام البيانات الخاصة بكمية الوقود المحروقة أو العمليات التي تنتج CO2. تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون يعتبر جزءاً هاماً من جهود الحفاظ على البيئة والتصدي لتغير المناخ.

الشكل رقم 01: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون



Op, cit..Source : Azimi, M.N., Rahman, M.M. & Nghiem, S

هذا كما أصبح متوسط درجة الحرارة العالمية مقياسا شائعا لحالة المناخ العالمي، حيث ارتفع هذا المتوسط بحوالي 0.7 درجة مئوية (1.3 فهرنهايت) منذ الثورة الصناعية، والمسألة تعرف تسارعا رهيبا في هذا الاتجاه، حيث يرتفع متوسط درجة الحرارة في العالم بمعدل 2 درجة مئوية في كل عقد، ومع هذا الارتفاع المتزايد يعرف الكوكب تغيرا في الأنماط المحلية لسقوط المطر، وتبدلا في المناطق الايكولوجية، وارتفاعا في درجة حرارة البحار، وذوبانا خطيرا للقمم الثلجية. (تقرير التنمية البشرية 2007/ 2008، 2008، صفحة 22)

يؤدي ارتفاع متوسط درجة الحرارة إلى حدوث تغيرات مناخية كبيرة تشمل ذوبان الأنهار الجليدية وارتفاع مستوى سطح البحار، وتغيرات في النظم البيئية وحتى البيولوجية، ويعتبر الحد من ارتفاع درجة حرارة الكوكب، والتصدي لتغير المناخ أحد أهم التحديات البيئية التي تواجه العالم اليوم بالنظر إلى انعكاساتها المميتة.

وعلى هذا الأساس، تتزايد الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى اتخاذ إجراءات فعالة لحماية البيئة والحفاظ عليها للأجيال القادمة، وهي الخطوة التي يجب على الحكومات والمجتمعات والشركات أن تعمل معًا من أجل تحقيقها للحد من التأثيرات السلبية على البيئة التي لا يمكن تحقيقها سوى من خلال تبني سياسات بيئية صارمة، وزيادة الوعي البيئي بين الأفراد، وتشجيع استخدام التقنيات النظيفة والمستدامة في الإنتاج والاستهلاك، أي أننا ملزمون بتبني نهج الحوكمة في عملية رسم السياسات البيئية المختلفة.

ثانيا: الحوكمة البيئية كآلية فعالة لحماية البيئة

تعد الحوكمة** أحد أهم العوامل لضمان الإدارة البيئية الفعالة وإجراءات الحفاظ عليها. ومع ذلك، لا تزال هناك ندرة نسبية في التوجيهات الشاملة والعملية التي يمكن استخدامها لتأطير تقييم وتصميم وتحليل أنظمة الإدارة البيئية. (Bennett, 2018)

** ينصرف مفهوم الحوكمة إلى الحكم المؤسس على تعدد الفواعل المتداخلة في شبكات تتقاطع مع الانقسامات التنظيمية والمفاهيمية التي يتم من خلالها فهم آلية عمل الدولة الحديثة لا سيما عبر التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، والتمييز بين القطاعين العام والخاص. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

Henrik Enroth. (2011). 'Policy Network Theory', Mark Bevir, The SAGE Handbook of Governance, London: SAGE Publications Ltd, p 02.

وتشير الحوكمة البيئية إلى جميع القواعد والإجراءات والمؤسسات التي توجه عمليات حماية البيئة العالمية، حيث ظهرت القضايا البيئية منذ أوائل السبعينيات لتحتل مكانة رئيسية في جدول الأعمال الدولي، ومنذ ذلك الحين، وحتى يومنا هذا تطورت السياسات العالمية لحماية البيئة بسرعة كبيرة لتتجاوز نطاقها الأصلي، وتوفر بذلك الأساس القانوني والعملي لنظام متسق اجرائيا يهدف إلى إحداث تحسينات ملموسة وطويلة الأجل للبيئة في جميع أنحاء العالم. (Global Environmental Governance)

من المفيد النظر إلى الحوكمة البيئية باعتبارها نظرية ترى العالم كلاً مترابطاً، والحفاظ عليه ككل مسئولية الجميع، وهى بهذا تملك نظرة عامة على مجمل بقاع العالم ومكوناته وبنياته. ناهيك إلى أنه من الممكن إدارة هذا الكل المترابط؛ أي العالم، إدراته، وتوجيهه الوجهة السليمة؛ أملاً في توفير عيش آمن ومستدام لكل سكان الكوكب. والأهم من ذلك كله أن الحوكمة البيئية ترى أن ثمة رابطة وثيقة بين البيئة والسياسة؛ إذ تعمل على تحديد ترتيبات النطاق الكامل للعمليات والآليات والمنظمات التنظيمية التي من خلالها يؤثر الفاعلون السياسيون في الإجراءات والنتائج البيئية. (سامية جلال سعد)

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى الحاجة الملحة للتمييز المفاهيمي بين الحوكمة والإدارة، حيث تشير هذه الأخيرة إلى الموارد والخطط، والإجراءات التي تنتج عن أداء الحوكمة، ولعل الهدف الأساسي من الإدارة البيئية، على وجه الخصوص، هو إدارة السلوكيات الفردية أو الإجراءات الجماعية لتحقيق المنافع البيئية العامة والنتائج المجتمعية ذات الصلة. (Bennett, 2018)

وفي ذات السياق، يعكس نظام الحوكمة البيئية نجاحات وإخفاقات هذا التطور المتسارع في بنية السياسات العالمية، حيث ساهم الوعي الجماعي الكبير بالتهديدات البيئية في ظهور جهود عديدة للتصدي لهذه التهديدات على مستوى العالم. (Adil Najam, 2006)

لذلك قد يبدو من المفيد، التأكيد على دور الثقافة والوعي العالمي في المساهمة في تشجيع حوكمة السياسات العالمية لحماية البيئة، حيث يساهم تعزيز الوعي بأهمية المحافظة على البيئة في تحفيز الأفراد والمجتمعات على اتخاذ إجراءات جادة وعملية للحد من التلوث والاحتباس الحراري والتدهور البيئي. وبفضل الثقافة والوعي الجماعي العالمي، يمكن تعزيز الممارسات البيئية المستدامة وتعزيز التعاون الدولي لحماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي.

ثالثاً: آليات حوكمة السياسات العالمية لحماية البيئة:

تشير آليات حوكمة السياسات العالمية لحماية البيئة إلى الإطارات والمبادئ التي تهدف إلى توجيه وإدارة الشؤون البيئية بشكل فعال وشفاف يستند على مجموعة من المبادئ والممارسات التي تعزز الشفافية والمساءلة والمشاركة في صنع القرارات على المستوى العالمي، وتشمل هذه الآليات مجموعة واسعة من الفواعل الوطنية والدولية على غرار الحكومات والهيئات والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى الشركات الخاصة والمؤسسات الاقتصادية والجمعيات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة، تعمل كل هذه الفواعل الرسمية وغير الرسمية على تعزيز التعاون الدولي من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

في أدبيات "الحكومة"، يركز منظور متزايد الأهمية على "جودة الحكومة"، ووفقاً لهذا المنظور، تتميز الحكومات عالية الجودة بمؤسسات محايدة وعادلة وفعالة ونزيهة تمارس السلطة الحكومية، وبالتالي فإن هذه المؤسسات تشكل "المخرجات" بالنسبة للنظام السياسي، بدءاً من النظام القانوني والشرطة، إلى النظام البيروقراطي بكل ما يحتويه من موظفين عموميين. (Kulin, 2019)

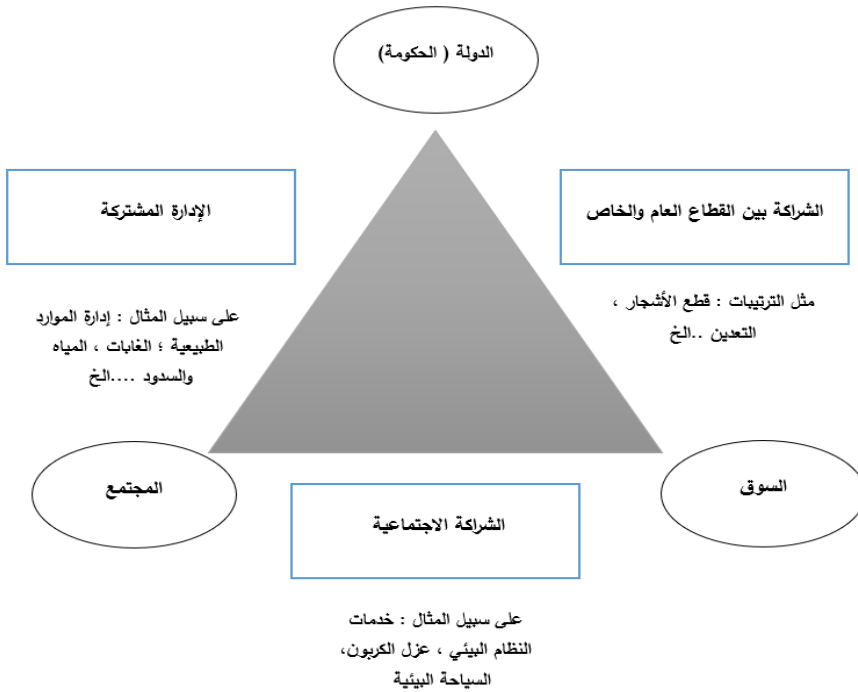
وفي هذا السياق، يظهر بعض الجدل المعرفي في أدبيات النظرية الديمقراطية حول أهمية التمييز بين المؤسسات التي تمارس السلطة الحكومية وبقية المؤسسات الديمقراطية الأخرى على غرار المؤسسات التشريعية، لكن بالمقابل تبرز الأدلة التجريبية وجود صلة ضعيفة بين السلطة التشريعية من جهة، وبقية المؤسسات الأخرى خاصة التنفيذية منها من جهة ثانية، وهو ما يدل على أن "نظام الجودة" يشكل سمة فريدة من نوعها للنظام السياسي، فقد ربطت العديد من الدراسات الحديثة "نظام الجودة" بمجموعة واسعة من النتائج الاجتماعية والاقتصادية المرغوبة، مثل الصحة العامة والنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، هذه الأخيرة التي أضحت ركيزة أساسية في الحكم على جودة الحكومات. (Kulin, 2019)

على خلاف آليات الحوكمة المحلية تعمل حوكمة السياسات العالمية لحماية البيئة بشكل معقد وفق مجموعة متنوعة من العلاقات والتراطات البينية بين مختلف الفواعل الرسمية (الدول والحكومات والمنظمات الدولية الحكومية) وغير الرسمية (المجتمعات والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية) في إطار جملة من

الشراكات والاتفاقيات المختلفة التي تسعى المنظومة من خلالها إلى ضمان التعاون الفعال لإدارة الموارد والخدمات بشكل آمن ومستدام.

وفي هذا السياق، يعتبر التعاون متعدد المستويات آلية فعالة لضمان المشاركة الواسعة لجميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية في إدارة السياسات البيئية على المستوى العالمي، وهو ما يشكل اليوم تحدياً تنظيمياً في إدارة الاختلافات الناجمة عن التنوع الفكري والايديولوجي لمختلف الفواعل خاصة تلك التي تحمل العديد من الأفكار المسبقة.

الشكل رقم 02: آليات حوكمة السياسات العالمية لحماية البيئة



Source: Maria Carmen Lemos, Arun Agrawal, “Environmental Governance”, Annual Review of Environment and Resources, vol. 31, 2006, <https://doi.org/10.1146/annurev.energy.31.042605.135621>

1. الشراكة بين القطاع العام والخاص:

لقد حققت العديد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص تقدماً كبيراً في تفعيل مفاهيم الاستدامة من خلال دمج هذه المفاهيم في العمليات والاستراتيجية والاتصالات، فبالرغم من سعي القطاع

الخاص إلى خلق الثروة بالدرجة الأولى، أنفقت العديد من الشركات الرائدة وقتًا وموارد كبيرة على مدى العقدين الماضيين في محاولة منها لدمج اعتبارات الاستدامة في أعمالها، حيث اتخذت مجموعة كبيرة من الشركات الناجحة في قطاعات أعمال متنوعة المزيد من مبادرات الاستدامة التحويلية، وهو ما دفع الكثير من الأدبيات واسعة النطاق إلى البحث وراء الأسباب الموضوعية التي تدفع هذه الشركات إلى ملاحقة مبادرات الاستدامة، رغم أن تحقيق الثروة والربح هو أساس وجودها وهدفها الأساسي، وكانت النتائج متسقة إلى حد ما، حيث توصلت هذه الأدبيات إلى أن البحث عن تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للشركات يرجع إلى مجموعة من الأسباب؛ بدءًا من تحسين الكفاءة، والامتثال القانوني إلى المفاهيم الإستراتيجية الأوسع لتحديد المواقع التنافسية والتوظيف، مرورًا بتحسين العلاقات العامة، وصورة الشركة، والعلاقات المجتمعية، وصولًا إلى البحث عن تحسين الامتثال التنظيمي، والسعي إلى الحصول على ميزة تنافسية أفضل تمكنها من تحقيق أهدافها الربحية. (National Academies of Sciences, 2014)

هذا كما تعمل المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تقديم الحوافز المالية المناسبة للشركات من أجل الانخراط في هذه الشراكات من خلال توفير التمويل الميسر و/أو ضمانات القروض للمشاريع التي تركز على النمو المستدام، فعلى سبيل المثال، تعهد بنك الاستثمار الأوروبي بمبلغ 4.7 مليار يورو في ديسمبر 2020 لدعم الطاقة النظيفة والنقل المستدام، وتقود المؤسسات المالية بالفعل تطوير معايير وأطر المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المطلوبة لتحديد المشاريع المستدامة واختيارها ومراقبتها. (PwC, 2024)

2. الادارة المشتركة:

يشير مفهوم الادارة المشتركة إلى التعاون والتنسيق بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتحقيق أهداف حماية البيئة والحفاظ عليها، ويتضمن ذلك تبادل المعلومات، وتحديد الأولويات، وتنفيذ السياسات والبرامج البيئية بشكل مشترك، بالإضافة إلى المشاركة في إدارة الموارد الطبيعية على غرار الغابات، والحضائر الوطنية، والسدود والأنهار والمستطحات المائية التي تعمل على حماية التوازن البيئي لا سيما في المناطق البعيدة عن التجمعات السكنية.

وفي هذا السياق، يسمح القانون الفرنسي لجمعيات حماية البيئة المشاركة في الهيئات الاستشارية لدراسة سياسات البيئة والتنمية المستدامة، وإمكانية اتخاذ الإجراءات القانونية شريطة أن تقدم هذه الجمعيات سنويا للسلطة التي منحت لها الترخيص مجموعة من الوثائق التي تتضمن تقريراً عن نشاطها. (Service Public)

3. الشراكات الاجتماعية:

في الوقت الحالي، غالباً ما تنشأ الفجوة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص بسبب اختلاف الأولويات والأهداف وغايات التشغيل، ففي الوقت الذي تركز منظمات المجتمع المدني عادة على القضايا الاجتماعية والبيئية، والدعوة إلى الصالح العام، ومحاسبة كل من الحكومات والشركات، فإن القطاع الخاص، من ناحية أخرى، يهدف تقليدياً إلى تحقيق الربح في المقام الأول، لكن تعمل الحكومات بشكل متزايد على وضع سياسات وأنظمة تتماشى مع المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية التي تدعو إلى حماية البيئة، وتسجيلها كأولوية على أجندة السياسات العامة، وهذا ما من شأنه أن يشجع المجتمع المدني والقطاع الخاص على الاقتراب من بعضهما البعض. (Sara Ezra Teri, 2023)

رابعاً: تحديات حوكمة السياسات العالمية لحماية البيئة:

تعتبر مسألة حماية البيئة من أبرز التحديات التي تواجه العالم اليوم، حيث تزداد أهمية وضرة وضع سياسات بيئية فعالة تحافظ على البيئة وتعزز التنمية المستدامة. ومع ذلك، تظهر العديد من التحديات التي تعوق عملية حوكمة السياسات البيئية، مما يستدعي التفكير الشامل واتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهتها، ولعل أهم هذه التحديات:

1. غياب السلطة العالمية المنظمة:

يعتبر عدم رغبة الجهات الفاعلة في العالم على اتخاذ إجراءات جماعية بمثابة التحدي الأول لحوكمة السياسات العالمية من أجل حماية البيئة، فمن الناحية العملية، لا توجد سلطة عالمية قادرة على فرض قواعد قابلة للتنفيذ لتغيير حوافز كل الجهات الفاعلة والإجراءات المقابلة لها، حيث تختلف مصالح الجهات الفاعلة المحلية عن اهتمامات المنظمات العالمية، ولا توجد إجراءات جماعية بشكل تعاوني منظم سوى في مجموعات

صغيرة إلى متوسطة الحجم، هذا كما لا تزال مشكلة الانتفاع المجاني هي الشاغل الرئيسي، فخلال العقود الماضية، سعى العلماء إلى تطبيق نظرية الحوكمة متعددة المراكز لإيجاد حلول بديلة لفشل المشاعات العالمية. (Puppim de Oliveira, 2023)

وفي هذا السياق، تعد الحوكمة متعددة المراكز ركيزة أساسية لمدرسة بلومنجنون للاقتصاد السياسي أو التحليل المؤسسي، حيث تشير الفكرة الأساسية إلى وجود العديد من المهام التي يجب إكمالها إذا أرادت المجتمعات تحديد أنماط السلوك المقبولة من قبل الأفراد والكيانات الجماعية التي تعمل داخل ذلك المجتمع. ومن الناحية العملية، فإن عمليات الحكم معقدة للغاية، لأن إنجاز جميع المهام الضرورية يتطلب بالإضافة إلى مشاركة الموظفين العموميين الذين يعملون بصفتهم الرسمية، الشركات الخاصة، والجمعيات المهنية، والمنظمات غير الربحية، وقادة المجتمع المحلي، والمواطنين الأفراد. (Ostrom Workshop)

2. الفجوة المعرفية والتباين بين الجهات الفاعلة:

يشكل فهم الجهات الفاعلة المحدود للنظام البيئي المعقد والديناميات المجتمعية بمثابة أهم التحديات التي تواجهها حوكمة السياسات العالمية لحماية البيئة، بالإضافة إلى مشكلة الانتفاع المجاني، تؤثر الفجوات المعرفية بين الجهات الفاعلة ذات الخلفيات والخبرات والاهتمامات المختلفة على فعالية الإدارة البيئية التعاونية، فعلى سبيل المثال، تتطلب معالجة المشكلات البيئية طويلة المدى، مثل تغير المناخ، إنشاء شبكات تعاونية مستدامة تضم مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة ذات الخلفيات المختلفة لتؤدي إلى الحفاظ على المعايير المشتركة والمداولات الروتينية وتنميتها، وأثناء معالجة المشاكل البيئية العابرة، يمكن للشبكات التعاونية والتشاركية الأكثر مركزية مع بعض الجهات الفاعلة المحددة أن توفر استجابات سريعة، ويجب فهم ديناميكيات أنظمة الحوكمة التعاونية بشكل أفضل، ولذلك، هناك احتياجات ملحة لجمع الأشخاص ذوي الخلفيات المعرفية المختلفة معًا حول فكرة واحدة لإيجاد حلول مستقبلية للحوكمة البيئية العالمية. (Puppim de

Oliveira, 2023)

وعلى هذا الأساس، تعمل هذه الفجوات المعرفية بين الجهات الفاعلة سواء الرسمية أو غير الرسمية على التأثير السلبي في فعالية الإدارة البيئية التعاونية أو بعبارة أخرى، التأثير في منظومة الحماية البيئية، وذلك لأسباب عدة، نذكر منها:

- العمل على عدم الفهم الكامل للتحديات البيئية، وبالتالي التأثير في نجاعة الحلول الممكنة بعد الفشل في ترتيب الاختيارات الممكنة والمفاضلة بينها، وهو ما يساهم في انخفاض نسبة النجاح في اتخاذ القرارات السليمة.
- المساهمة في قطع التواصل الفعال بين الجهات الفاعلة، مما يعوق التعاون والتنسيق في تنفيذ الإجراءات البيئية المطلوبة.
- العمل على خلق التباين في الأهداف والمبادئ التوجيهية بين مختلف الجهات الفاعلة، مما يصعب عملية تحقيق التوافق والتعاون المطلوبين من أجل حوكمة السياسات البيئية بالشكل المطلوب.

3. الصراع على التكنولوجيا:

تشهد التكنولوجيا تغيرات متسارعة على نحو يدفع الكثير من العلماء لتوصيفها بـ " السباق المجهول"، صحيح أن الابتكار ضروري للبيئة، ولكن يجب أولاً التركيز على تنظيم وإدارة المخاطر البيئية والصحية بشكل مناسب، فعلى سبيل المثال يتجلى هذا التغيير في الزيادة المتسارعة لعدد براءات الاختراع في الاقتصاديات الناشئة، بالإضافة إلى ذلك، فقد بات انتشار التكنولوجيا الجديدة أسرع مما كان عليه الحال قبل سنوات قليلة، فالهاتف النقّال الذي اخترع قبل 35 عاماً من اعتماده من قبل ربع سكان الولايات المتحدة أصبح أقصر، حيث حقق القرص المدمج نفس الانتشار الواسع خلال 12 عاماً فقط من ذلك، بينما لم تستغرق الإنترنت سوى سبع سنوات لتعرف نفس الانتشار أو أكثر. (European environment agency, 2016) نفس الملاحظة يمكن تعميمها إذا تحدثنا عن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، والجيل الخامس، وغيرها من التكنولوجيات التي تعرف طفرة من حيث سرعة الانتشار.

وتفتح هذه التطورات المتسارعة المجال أمام الشركات الكبرى للمنافسة الشرسة على الملكية الفكرية، والهيمنة على الأسواق العالمية، وهو ما يؤدي بالمقابل إلى ترسيخ مزيد من الصراع العالمي بين الشركات الكبرى التي تعمل بدورها على ضمان مصالحها التجارية بعيدا عن حسابات البيئة وتداعياتها، وقد تجلّى هذا الواقع بشكل كبير خلال أزمة شركة هواوي الصينية مع الولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة حكم الرئيس ترامب.

الخاتمة:

تشكل المشكلات البيئية التي تواجه الكوكب في القرن الواحد والعشرين تحدياً عالمياً يتطلب تعاوناً دولياً وجهوداً مشتركة للتصدي لها، من خلال اتخاذ إجراءات فعالة تهدف إلى تعزيز الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية، وتشجيع التقنيات النظيفة والمستدامة التي تمكننا من الحد من تأثيرات كل هذه المشكلات والحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية، والحفاظ على الكوكب، والبيئة مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر جهود الجميع لضمان استدامة الحياة على الأرض.

ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف الأسمى، تتطلب المسألة تبني العديد من الاستراتيجيات الفعالة التي شكلت مقاربة الحوكمة أساسها لما تتيحه من آليات واضحة للعمل التطبيقي الميداني، ومن ما توفره من فرص حقيقية للتعاون الدولي في هذا المجال، حيث تشمل آليات حوكمة السياسات العالمية لحماية البيئة مجموعة واسعة من الفواعل الوطنية والدولية سواء الرسمية منها وغير الرسمية، فالعمل الذي تقوم به الحكومات لا يمكن أن يلقى رواجاً حقيقياً سوى من خلال ما توفر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى تنظيمات المجتمع المدني، وهذا ما لا يمكن أيضاً ضمان نجاحه سوى بعد انخراط الشركات والمؤسسات الاقتصادية الصناعية في هذه الجهود المنظمة.

لكن، وبالرغم من كل هذه الجهود الدولية التي توفرها أرضية عمل الحوكمة، تظهر العديد من التحديات التي تعوق العملية على غرار غياب السلطة العالمية القادرة على فرض قواعد الحوكمة خاصة في ظل الاختلاف في مصالح الجهات الفاعلة المحلية عن اهتمامات المنظمات العالمية، بالإضافة إلى الفجوة المعرفية والتباين بين الجهات الفاعلة التي تحاول العمل وفق أيديولوجياتها المختلفة وقواعدها وأنظمتها التي تجد صعوبة كبيرة في التخلي عنها، هذا كما يعتبر الصراع العالمي بين الشركات الكبرى على امتلاك التكنولوجيا

والهيمنة على السوق تحديا حقيقيا خاصة في ظل ما يشكله الصراع من ترتيب الأولويات التي تجبر هذه الشركات على تقديم أولوية مصالحها الشخصية (الربحية) على المصالح العامة (البيئية).

قائمة المراجع:

أ. باللغة العربية:

1. تقرير التنمية البشرية 2007 / 2008. (2008). *التحدي المناخي في القرن الواحد والعشرين*. نيويورك: الأمم المتحدة.
2. سامية جلال سعد. (بلا تاريخ). *الحكومة البيئية وتأثيرها في مواجهة التغيرات المناخية*. تم الاسترداد من مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية : <http://www.siyassa.org.eg/News/18424.aspx>

ب. باللغة الأجنبية:

1. Adil Najam, M. P. (2006). *Global Environmental Governance: A Reform Agenda*. Winnipeg: International Institute for Sustainable Development.
2. Azimi, M. ,. (2023). Linking governance with environmental quality: a global perspective. 13. doi:<https://doi.org/10.1038/s41598-023-42221-y>
3. Bennett, N. J. (2018). nvironmental governance: A practical framework to guide design, evaluation, and analysis. *Conservation Letters*, 11(06). doi:<https://doi.org/10.1111/conl.12600>
4. dfgf. (fgf). *gdf. fdg: dfg*.
5. European environment agency. (2016). *Changing environmental governance in a changing world*. Retrieved from <https://www.eea.europa.eu/highlights/changing-environmental-governance-in-a>
6. Global Environmental Governance. (n.d.). *UN environment programme*. Retrieved from <https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/32940/FAQsGEG.pdf?sequence=1&isAllowed=y>
7. Kulin, J. &. (2019). The Role of Government in Protecting the Environment: Quality of Government and the Translation of Normative Views about Government Responsibility into Spending Preferences. *International Journal of Sociology*, 42(02), 110-129. doi:<https://doi.org/10.1080/00207659.2019.1582964>
8. Li X, D. J. (2022). What Is the Mechanism of Government Green Development Behavior Considering Multi-Agent Interaction? A Meta-

- Analysis. *Int J Environ Res Public Health*.
doi:[https://10.3390/ijerph19148263](https://doi.org/10.3390/ijerph19148263)
9. Lorey, D. E. (2002). *Global Environmental Challenges of the Twenty-First Century: Resources, Consumption, and Sustainable Solutions*. Lanham (UK): Rowman & Littlefield Publishers.
 10. National Academies of Sciences, E. a. (2014). *Sustainability Concepts in Decision-Making: Tools and Approaches for the US Environmental Protection Agency*. Washington DC: The National Academies Press.
doi:<https://doi.org/10.17226/18949>.
 11. Ostrom Workshop. (n.d.). *Getting started with polycentric governance*. USA: Indiana University.
 12. Puppim de Oliveira, J. Q. (2023). Perspectives in global environmental governance. *GPPG*, 11–05. doi:<https://doi.org/10.1007/s43508-023-00063-4>
 13. PwC. (2024, 03 25). *Private–public infrastructure partnerships can spur a green recovery*. Retrieved from <https://www.pwc.com/kg/en/private-public.html>
 14. Sara Ezra Teri. (2023). Bridging the Gap between Civil Society and Private Sector: A Social Development Imperative. *medium*. Retrieved from <https://medium.com/@saraezrateri/bridging-the-gap-between-civil-society-and-private-sector-a-social-development-imperative-524b911472f7>
 15. Service Public. (s.d.). *Environmental protection associations*. Récupéré sur <https://www.service-public.fr/particuliers/vosdroits/F638?lang=en>
 16. Stafford, A. (2013). Comparative Analysis Within Political Science. *E-International Relations*. Retrieved from <https://www.e-ir.info/2013/11/14/the-value-of-comparative-analysis-within-political-science/>